الحرب الأمريكية علي العراق وآثارها علي المنطقة العربية

عبد المنعم علي ابو عائشة صوان

الملخص:

تؤدي الأحداث والتطورات العالمية التي تؤثر بنية العلاقات الدولية الي نوعين من النتائج : الأول مخطط له من قبل الأطراف الصانعيين للحدث والمساهمين فيه والثاني : يأتي بشكل تداعيات وآثار وانعكاسات تفرزها التفاعلات بصورة مباشرة أو غير مباشرة سواء داخل الحدث نفسه او في البيئة المحيطة وقد تكون هذه التفاعلات قبل الحدث أو اثناء وقوعه أو بعد انتهائة مما يفضي الي اعادة هيكلة لبعض التكتلات والاحلاف أو اقامة مؤسسات جديدة علي انقاض تلك التي كانت قائمة والتغير هنا لا يشمل بنية المؤسسات الجديدة فقط بل يشمل ايضا الادوار التي تقدم بها والاهداف التي تسعي الي تحقيقها تكيفا مع البيئة الجديدة .

وتشكل نهاية الحرب الباردة وانفلات معادلة التوازنات التي حكمت نظام القطبية الثنائية انعكاسا سلبيا علي النظام الاقليمي العربي وتجلت هذه الانعكاسات في بروز وهيمنة الولايات المتحدة علي السياسات الاقليمية في المنطقة العربية وهو ما بدي واضحا من خلال مراحل حرب الخليج الثانية والاحتلال الامريكي للعراق وتداعياتة الجسيمة علي المنطقة حيث تزايد تأثير الولايات المتحدة في تقرير اتجاهات السياسات الاقليمية مع غياب البديل الدولي والاقليمي الموازن لهذا الدور المتعاظم وهكذا بدا النظام الاقليمي العربي يخضع لطبيعة علاقات القوة التى تحكم تركيبة النظام الدولي الجديد فطالما ان هذا النظام الجديد قد اعطي حرية اكبر للولايات المتحدة للعب دور عالمي فأن ضعف وعدم قدرته(اى النظام الاقليمى لعربي) علي حفظ توازناته واستقراره بنفسه فسح المجال واسعا للولايات المتحدة لاعادة تشكيلة وفق منظورها السياسي – الاستراتيجي فكان مؤتمر السلام في مدريد عام ١٩٩١ بداية اتفاقات السلام (العربية – الاسرائيلية) واتفاق أوسلو مع الفلسطينين عام ١٩٩٣ واتفاق وادي عربه مع الاردنيين عام ١٩٩٤ بمثابة تأكيد للدور الامريكي في صياغة قواعد جديدة للنظام الاقليمي العربي .

تتناول هذه الدراسة دراسة تداعيات الاحتلال الامركي للعراق من خلال المبحث الأول الذي يدرس ويناقش التأثيرات السياسة والامنية لحرب الولايات المتحدة علي الارهاب في الشرق الاوسط من خلال ثلاثة مطالب هي علي النحو التالي :-

المطلب الأول / تزايد حجم التواجد العسكري الامريكي في المنطقة

المطلب الثاني / النظام الاقليمي العربي ما بعد الاحتلال المريكي للعراق

المطلب الثالث / الاحتلال الامريكي للعراق مأثرة في تغلغل النفوذ الايراني في المنطقة .

اولا:أهمية الدراسة :

تنبع أهمية هذه الدراسة من التغيرات الكبيرة التي أحدثها الاحتلال الامريكي للعراق ٢٠٠٣ سياسيا وعسكريا رافق ذلك مشاريع سياسية وترتيبات جديدة حاولت الدول الكبري أدخالها للمنطقة والتي كان لها آثار خطيرة انعكست بصورة مباشرة علي التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط بكاملة

ثانيأ:هداف الدراسة :

تسعي الدراسة اجمالا الي ما يلي :-

١- توضيح ابعاد التفاعلات الاقليمية والدولية وآثرها علي المنطقة العربية ودورها في تماسك النظام الأقليمي العربي او تفتته .
٢- بيان واستجلاء التأثير المتأتي من ظهور الولايات المتحدة بصور الضامن الرئيس لأمن بعض دول المنطقة
٣- دراسة تأثير الاحتلال الامريكي للعراق علي التوازنات الاقليمية في المنطقة
٤- دراسة وتحليل حجم التزايد في النفوذ للقوي الاقليمية بعد الاحتلال الامريكي للعراق وخاصة ايران .

ثالثا : اشكالية الدراسة

تثير موجة المتغيرات التي يشهدها الشرق الأوسط من الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ العديد من التساؤلات المهمة حول مستقبل المنطقة وقضاياها وأدوار الفاعلين فيها وهي بذلك تحاول مناقشة حجم تأثيرها الاحتلال الامريكي للعراق علي حدود وحجم الادوار الاقليمية في المنطقة (تحديدا ايران) ؟ وما هي الفرص التي اتاجها هذا الاحتلال للقوي الاقليمية وتاثير ذلك علي الامن القومي العربي ؟

رابعا : فرضية الدراسة

علي وقع التحولات التي يشهدها الشرق الأوسط من الحرب الامريكية علي الارهاب عام ٢٠٠١ تتراكم أكثر من اي وقت مضي الشروط الموضوعية لتنافس قوي أقليمية للعب أدوار في معادلة المصالح الاقليمية وعليه فإن طبيعة التنافس القائم بين القوي السياسية وسعي كل منها الي تصدير انموذجه السياسي سيشكل محاور استقطاب اقليمية خصوصا بعد سقوط انظمة كانت تبدي ممانعة لنفوذ تلك القوي وهذا كلة بطبيعة الحال معاول هدم بالنسبة للنظام الاقليمي العربي

خامسا : حدود الدراسة

الحدود الزمانية : تغطي الدراسة الفترة الممتدة من (٢٠٠١ – ٢٠٠٤)

الحدود المكانية : منطقة الشرق الأوسط (العراق تحديدا)

سادسا : منهجية الدراسة

من أجل رصد وتتبع ابعاد وتأثيرات الاحتلال الأمريكي للعراق واثرة علي الامن الاقليمي العربي تقتضي الاهمية اعتماد عدة مناهج دراسية منها المنهج التحليلي النظري باعتبار ان التغير الذي طرأ علي السياسة الخارجية الامريكية تجاه المنطقة ما كان له ان يحدث لولا تغيرا حدث علي المستوي الداخلي الامريكي في تلك الفترة ومن تولي حزب الجمهوريين السلطة او علي الاقل ما كان له ان يحدث بهذا الشكل من اسقاط انظمة واحتلال دول وتهديد اخري . إلي جانب اعتماد المنهج التاريخي للاستعانه به كلما استدعت الضرورة وكان لزاما العودة للتاريخ القريب كون الوقائع التاريخية تتداخل بين عدد من المتغيرات التي شهدتها المنطقة .

كما اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الذي يقوم علي دراسة الاشكالات العلمية المختلفة تفكيكا او تركيبا او تقويما .

سابعا : مفاهيم الدراسة

تعتبر مرحلة ضبط المفاهيم كادوات للتحليل السياسي من أهم الاشكالات المطروحة للبحث السياسي .والمفهوم هو عبارة عن أداة ذهنية يتصور بها الباحث واقعا ما في بداية بحثه . وتقتضي المنهجية العلمية تحديدا للمفاهيم المستخدمه.

١- **النظام الأقليمي العربي :** ويقصد به تحديد خصوصيت الوحدات السياسية المكونة له حيث يستخدم للدلالة علي ذلك الأقليم الذي يضم وحدات سياسية متجانسة أو متقاربة في النواحي الثقافية والاجتماعية والتاريخية والأقتصادية تدخل فى شبكة من التفاعلات متعددة الاغراض بالاضافة الى الاليات التى يعمل فى اطارها النظام الاقليمى العربي والتى تشمل الجامعه العربية والتجمعات العربية الفرعية والمتمثله فى مجلس التعاون الخليجى

٢- **المتغيرات :** يقصد بها جملة من العوامل والاسباب التى عملت مجتمعه على احداث بيئه جديدة داخل النظام الاقليمى العربي نتج عنها انتهاج القوى الاقليمية والدولية لسياسات واستراتيجيات جديدة لضمان استثمار هذة المتغيرات لخدمة مصالحها القومية .

٣- **الاستراتيجية :** ويقصد بها الخطط العامة المدروسة بعناية والمصممة بشكل متلاحق ومتفاعل ومنسق لاستخدام الموارد المختلفه لتحقيق الاهداف الكبري . ويقصد بها ايضا الخطه المكونه من عدة مراحل يقوم النظام السياسي بوضعها لتوظيف امكانياته توظيفا ايجابيا فى سياسته الخارجية عند الدخول فى صراع مع الدول الاخرى .

ثامناً : مصادر جمع المعلومات

تعتمد الدراسة على العديد من الدراسات المتنوعة التى تناولت الموضوع بالتحليل لاسيما الكتب العلمية والابحاث والدوريات الصادرة عن مراكز الابحاث العربية والاجنبية وكذلك الندوات العلميه المتعلقه بموضوع الدراسة بشكل مباشر او غير مباشر .

التأثيرات السياسية والأمنية لحرب الولايات المتحدة على الإرهاب في الشرق الأوسط :

تشكل الخطوة الرئيسية المتعلقة بمتغيرات معالم الشرق الأوسط قد بدأت فعلياً مع عملية غزو العراق عام ٢٠٠٣ وقد وصفها "كولن بأول" وزير الخارجية الأمريكي في إدارة بوش الابن بأنها بيئة استراتيجية جديدة او من الأفضل اعتبارها زلزالاً إقليمياً أحدث تبدلاً عميقاً في المعالم السياسية للمنطقة وكنتيجة لنجاح احتلال العراق من الممكن أن تجذب الولايات المتحدة إلى أحداث تغييرات في منطقة الشرق الأوسط وينبغي لهذا التغير أن يكون وفقاً لما يلي:[١]

- يجب أن تمنح الأنظمة المعارضة لمصالح الولايات المتحدة الفرصة في اصلاح مواقفها أو أن تزيلها نهائياً.
- يجب أن تسعى إلى نشر الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط حيث أنه يمكن تطبيق ذلك دون المساس بالأنظمة الحالية.
- يجب ان تسعى الولايات المتحدة إلى أحداث تغييرات في أنظمة الحكم وتغييرات إقليمية في المنطقة.

لكن الأمر الهام هنا هو أنه إذا حصل توتر بين تطبيق الديمقراطية والحكومات المؤيدة لأمريكا فعندئذ سيكون الخيار الأفضل بالنسبة للولايات المتحدة هو الحفاظ على حكومة مواليه.

ويأتي تبني السياسة الخارجية الأمريكية للديمقراطية كأحد المعايير البرجماتية التي تتعامل معها الولايات المتحدة وفقاً لمصالحها فهي لا تترد بالتضحية بهذه الحقوق الإنسانية

إذا تعارضت مع مصالحها السياسة والاقتصادية، ولذلك تتخذ الولايات المتحدة من حقوق الإنسان الديمقراطية أداة سياسة لخدمة مصالحها ولغرض الهيمنة.[٢]

وعلى الرغم من إعلان الولايات المتحدة عن رغبتها بأن النظام العالمي الجديد يقوم عل العدالة والمساواة ويسوده القانون غير أنها بدلاً من أن تخفض انفاقها العسكري راحت تزيد من قدراتها العسكرية ولتأكيد ذلك التفوق سعت إلى التفوق الكاسح على القوى الأخرى (حلفاء وأصدقاء وخصوم) وتجلى ذلك التفوق في إدارة بوش الابن حيث زاد الانفاق العسكري من ٢٣٢ مليار دولار في عهد (كلينتون) إلى ٣٥٢ دولار ثم إلى ٤٠٠ مليار دولار تباعاً لعامي ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ ويمثل الانفاق العسكري الأمريكي ٥٠% من إجمالي الانفاق العسكري لكل دول العالم كما يزيد على الانفاق العسكري لروسيا والصين واليابان ودول الاتحاد الأوروبي مجتمعين[٣] نتيجة لهذا الانفاق العسكري أصبحت الولايات المتحدة تتمتع بقوة نقل وأسقاط لقواتها ومعداتها العسكرية في محيطات العالم وبحارة وتملك أكبر عدد من حاملات الطائرات العملاقة وقد انسحبت الولايات المتحدة من معاهدة الحد من انتشار الصواريخ المضادة للصواريخ المسماة (I.B.M) الموقعة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق ١٩٧٢وقد اعترضت روسيا على الانسحاب الأمريكي من المعاهدة باعتبارها تشكل حجر الزاوية في التوازن الاستراتيجي العالمي وأعلنت الولايات المتحدة انسحابها سيكون ساري المفعول اعتباراً من يونيو ٢٠٠٢ إنه سيكون في وسعها تطوير الأنظمة الدفاعية المضادة للصواريخ[٤] وقد فشلت كل المحاولات الروسية لإنفاذ المعاهدة (I.B.M) ورضخت وقبلت بإلغاء المعاهدة وتم التوافق على توقيع معاهدة نزع الأسلحة الاستراتيجية وتقليص الترسانة النووية في كلا البلدين بمقدار الثالث والتي وقعت خلال لقاء قمة في موسكو بين (بوش) و(بوتين) في مايو ٢٠٠٢[٥]، ويعد برنامج الردع الصاروخي أحد أهم وسائل الهيمنة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين حيث سيمكنها من تحقيق تفوق استراتيجي عالمي مما يضمن لها الهيمنة الأحادية وتعزز هذا النفوذ والهيمنة بالحرب على أفغانستان ٢٠٠١ لتمنح واشطن قواعد عسكرية في هذا البلد وفي دول أخرى في آسيا الوسطى والقوقاز وكل ذلك تم تحت غطاء محاربة الإرهاب وقد عزز هذا التواجد الأمريكي في المنطقة من السيطرة على الحصة الأكبر من النفط والغاز كما أتاح لها تطويق بعض الدول التي تعد أنها مارقة (إيران) ومواجهة الصين وتحدى الخصم الروسي وعززت ذلك أيضاً باحتلالها للعراق عام ٢٠٠٣.

من جانب آخر يرى الباحث ان الحرب الأمريكية على الإرهاب اتاحت تحولاً في مفهوم الإرهاب لدى الإدارات الأمريكية وازداد الاقتران بين مفهوم الإرهاب لدى الإدارات الأمريكية من جانب والثقافة العربية الإسلامية مع مرور الوقت وقد لعب اللوبى الصهيوني إيباك (Aipac) التي تعد اختصاراً للجنة الأمريكية الإسرائيلية للشئون العامة American Israeli Public Affaris لقد لعب هذا اللوبي دوراً هاماً في زيادة هذا الاقتران حيث

استغل دور تنظيم القاعدة في أحداث الحادي عشر من سبتمبر لينفخ في الصورة الذهنية النمطية السائدة في العقل الأمريكي عن العرب والمسلمين.(٦)

ودخلت الدول العربية والإسلامية مرحلة جديدة ومحاولة نفى التهمة عبر مزيد من التقارب والاسترخاء وأصبحت المنطقة العربية في وضع المنتظر لما سيحدث ودخلت معظم الدول الإسلامية والعربية مع الولايات المتحدة في إطار التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب بما فيها إيران وباكستان وغيرها.

لقد تعرض النظام الإقليمي عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر لمزيد من الاختراق والضغط على جميع وحداته بالرغم من التصريحات والبيانات الرسمية الصادرة عن العواصم العربية بشجب الهجمات الإرهابية واعتبارها أعمالاً إجرامية وأكدت جميعها على رفض الإرهاب بجميع صورة وإشكاله بما في ذك إرهاب الدولة الذى تمارسه (إسرائيل) والدعوة إلى تكاتف جهود المجتمع الدولي من أجل مكافحة الإرهاب والقضاء على أسبابه وقد تضمنت ردود الأفعال العربية رفض محاولات ربط الإرهاب بالعرب والمسلمين أو ربطه بالدين الإسلامي ورفض الخلط بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال ووضع معايير وضوابط عامة لمكافحته من خلال مؤتمر دولي يعقد في إطار الأمم المتحدة وتحت غطاء الشرعية الدولية.(٧)

المطلب الأول : تزايد التواجد العسكري في المنطقة واحتلال العراق:

من المعروف بأن أحد أهم أدوات السياسية الخارجية الأمريكية هي القوة العسكرية وكونها تمتلك قوة عسكرية هائلة كما سبق توضيحه فضلت الولايات المتحدة استخدام تلك الأداة لمكافحة الإرهاب فتغيرت السياسة الأمريكية من الردع التي كانت سائدة في زمن الحرب الباردة إلى سياسة جديدة تقوم على الضربات الاستباقية للخصم وهو ما عرف "بمبدأ بوش" حيث يقوم هذا المبدأ على محاربة الإرهاب وتوجيه ضربات مسبقة للعدو.

لقد أدت تداعيات حرب الخليج الثانية وما بعدها إلى تحول كبير في شكل الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج خصوصاً. واتسع نطاق التسهيلات العسكرية للقوات الأمريكية في قواعد ومطارات دول كثيرة من دول المنطقة وتزايدت القواعد العسكرية بشكل غير مسبوق ليصل إلى ما بين ٣٠ قاعدة ما بين برية وجوية وبحرية منها خمس قواعد عسكرية في دول الخليج وحدها.(٨)

لقد كان الوجود العسكري الأجنبي وما يزال أحد العوامل الرئيسية المؤدية إلى وجود توتر في المنطقة التي يوجد فيها سواء كان ذلك بما يمارسه هذا الوجود من أعمال مباشرة ضد الدول التي يوجد فيها أو بما يؤدي إليه من خلافات بين الدول وتوترات في العلاقات فيما بينها. ويلاحظ الباحث هنا ان هناك فريقان فيما يتعلق بأثر الوجود العسكري الأجنبي

في بعض الدول العربية فريق يرى أن هذا الوجود يمثل ضمانة أمنية للدول العربية في مواجهة القوى الإقليمية التوسعية سواء العربية أو غير العربية فالوجود الأجنبي العسكري في دول الخليج العربية هو الذى أدى إلى أنهاء الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩١ كما أن هذا الوجود يشكل حالياً رادعاً لتطلعات إيران الإقليمية فلما كانت دول الخليج لا تمتلك القوة اللازمة لردع القوى الأخرى فإنها لابد أن تعتمد على القوى الأجنبية لحماية أمنها ويضيف انصار هذا الفريق إلى أن الوجود العسكري لم يحدث ضد إرادة الدول المضيفة وإنما هي التي دعت القوى الأجنبية لإقامة تلك القواعد فدولة قطر مثلاً هي التي دعت الولايات المتحدة إلى قاعدة "العديد" كما أنه حينما طلبت السعودية من الولايات المتحدة أنهاء معظم وجودها في قاعدة الأمير سلطان فإن الولايات المتحدة بادرت بالخروج وهذه القواعد موجودة بموجب اتفاقيات ثنائية وليست موجودة في إطار احتلال كما كان عليه الأمر في القرن التاسع عشر.(٩)

أما الفريق الأخر فيرى أن الوجود العسكري الأجنبي يشكل خطراً على الأمن العربي فالوجود العسكري حينما يكون دائماً يؤثر سلباً على حرية القرار العربي حيث تتمتع الدولة التي لها وجود عسكري بنفوذ هائل على الدولة المضيفة فيما يتعلق بصفقات السلاح بل وحتى العلاقات الإقليمية خاصة عندما تستخدم الدولة صاحبة القواعد قواعدها في شن هجوم على دولة مجاورة كما حدث في حالة انطلاق الغزو الأمريكي للعراق من القواعد الأمريكية في الكويت.(١٠)

ومما لاشك فيه أن التواجد العسكري الأجنبي ينفذ دائماً سياسة ومصالح الدول التي ينتمى إليها هذا الوجود حتى التابع منه للأمم المتحدة فهو ينفد مصالح القوى المهيمنة على هذه الهيئة الدولية وليس إرادة ومصالح المجتمع الدولي في كثير من الحالات ومن هنا يمكننا إدراك الوجوه العديدة للتواجد العسكري الأجنبي في المنطقة على النحو التالي:(١١)

١- يعمق هذا الوجود العسكري الخلاقات العربية من خلال تفكيكه لنظام الدفاع العربي ودخول المنطقة في استقطابات وتكتلات حادة.

٢- يمثل هذا الوجود ضغطاً على الإرادة السياسة لدول المنطقة.

٣- يؤدي الوجود العسكري إلى أحكام السيطرة على الموارد النفطية.

٤- يحدث التواجد العسكري نوع من التملل والاضطرابات كما حدث في المملكة السعودية.

٥- ضمان أمن (إسرائيل).

ويضاف إلى ذلك أن الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ يدخل ضمن إطار زيادة التواجد الامريكي في المنطقة وزيادة الهيمنة فقد حقق لها الاحتلال فوائد عديدة منها العسكرية والاستخباراتية حيث قامت بالعفل بإنشاء العديد من القواعد في مناطق عديدة من العراق إلا أن التركيز وقع على أربع قواعد داخل العراق هي قاعدة مطار بغداد وقاعدة الطليل جنوب العراق قرب الناصرية مهبط الطائرات (H1) في المنطقة الغربية ومطار باشور في المنطقة الكردية.[١٢]

وشكل الاحتلال الأمريكي للعراق مزيداً من الاختراق الأمريكي للأمن القومي العربي وأفرز نتائج سمحت للدول الإقليمية بأداء أدوار وتدخلات في الشأن العربي عامة والعراقي خاصة.

إن الغاية الأساسية التي سعت الولايات المتحدة إلى تحقيقها ونجحت في ذلك تكمن في ضمان تدفق النفط دون آية معوقات وبأسعار معقولة وضمان وصولة إلى اقتصاديات الحلفاء إذ أن ٢٥% من إنتاج العالم من النفط تقع في منطقة الخليج وهنا تكمن مسئولية الولايات المتحدة في حماية المصالح الحيوية بوصفها القوة العسكرية والاقتصادية الأولى في العالم.[١٣]

وما أن أنهت الولايات المتحدة احتلالها للعراق حتى سارعت للإعلان عن مشروع الشرق الأوسط الكبير في محاولة لتبرير وجود الكيان الإسرائيلي داخل النظام الإقليمي العربي بالرغم من عدم انتماء ذلك الكيان إلى الفضاء العربي والقومي والديني وكانت المساعي الأمريكية تنصب نحو طبيعة العلاقات مع الكيان الإسرائيلي كخطوة أولى في مشروع الشرق الأوسط الكبير.

ويأتي طرح المشروع الأمريكي المتعلق بالشرق الأوسط الكبير عام ٢٠٠٤ جاء بفعل هيمنتها على النظام الدولي الذى وفر لها قدراً كبيراً من الحركة كونها القوة المهيمنة الوحيدة مقارنة بالنظام الدولي الذى كان سائداً في مرحلة القطبية الثنائية فهي هنا تعمل على تحقيق الهدف الاستراتيجي لها وهو أدامة تلك الهيمنة الأحادية تحت شعار الحرب على الإرهاب والذى بدأته باحتلال أفغانستان ومن ثم العراق الأمر الذى أعطى مؤشراً للنظم العربية الأخرى بأن التهديدات الأمريكية هي حقيقة وليست لأغراض التخويف وهذا ما يبرر السلوك الليبي عندما قام النظام الليبي السابق بالكشف من نشاطاته المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل طوعاً ومن ثم التخلي عنها* وذلك في أعقاب ما تعرض له العراق من احتلال وتدمير عام ٢٠٠٣، من جانب آخر وفيما يخص الصراع العربي، الإسرائيلي فإن الولايات المتحدة لم تعد تتردد في الوقوف ضد القضايا العربية وخاصة القضية الفلسطينية. وذلك بعد أن قامت بتهميش دور الدول الأخرى في منظمة الأمم المتحدة جراء ما تمارسه من ضغط وتهديد تجاه تلك الدول أو من خلال استعمال حق النقض ضد العديد من القرارات الأممية.[١٤]

ويرى الباحث أن من أخطر التداعيات السلبية على النظام الإقليمي العربي والأمن العربي والتي انتجتها الحرب الأمريكية على الإرهاب أنها افضت إلى انتفاء القدرة على أي ممانعة عربية لاحتلال العراق في ٢٣ مارس ٢٠٠٣ وسط حالة من العجز والموافقة من بعض الأطراف العربية.

المطلب الثاني : النظام الإقليمي العربي ما بعد الاحتلال:

أن الظاهرة الرئيسية التي طبعت العلاقة بين القوة والعلاقات الدولية هي التوازن فهو الأداة أو الآلية التي تستطيع الدول عن طريقها أن تنظم صراعات القوة فيما بينها لتضمن استمرار النظام الدولي وأن تحمى استقلالها وأن تحول دون ابتلاع كيانها الوطني من قوة أخرى متفوقة عليها.[١٥] وينسحب هذا التوازن إلى النظام الإقليمي كونه يستمد من القوة أصلا وأن أخذت أشكالاً متعددة منها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتقنية وغيرها وتلك الأشكال هما في الحقيقة مقومات الأمن الوطني فالدول التي تبحث عن تحقيق أمنها الوطني عليها أن تحقق التوازن مع الآخرين أي البحث عن القوة. وكذلك يصبح لزاماً على دول أي إقليم أن تتعايش وتتعاون فيما بينها للحفاظ على أمنها الإقليمي الذى يعبر عن سياسة مجموعة من الدول تنتمى إلى إقليم واحد تسعى عن طريقها إلى وضع وتنظيم تعاون مجتمعي لها.[١٦]

ولو تأملنا طبيعة التفاعل الإقليمي في الشرق الأوسط لوجدنا أن التاريخ السياسي لمعظم بلدانه قد بدأ مع انهيار الإمبراطورية العثمانية ونهاية الحرب العالمية الأولى وهو الوقت الذى بدأت فيه الوحدات السياسية في المنطقة بالظهور وبالشكل الذى تعرفه اليوم إلا أن المنطقة ومنذ تكوين وحداتها السياسية شهدت صراعات متلاحقة فالصراع العربي – الإسرائيلي والحرب العراقية – الإيرانية وحرب الخليج الثانية ١٩٩١ والحرب التي شنتها الولايات المتحدة على (الإرهاب) ثم غزو العراق واحتلاله ٢٠٠٣ هي من أبرز التفاعلات والأحداث التي شهدها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. والجدير بالذكر أن كل تلك الأحداث وقعت جميعها في إقليم الشرق الأوسط.[١٧]

لقد كان لحرب الخليج الثانية ١٩٩١ التداعي الأكثر خطورة على المنطقة وشكلت إدارة أمريكية صرفه لإدارة الأزمة التي فشل النظام الإقليمي في معالجتها بحيث ازداد تأثير الولايات المتحدة في تقرير اتجاهات السياسات الإقليمية مع غياب البديل الدولي الموازن لهذا الدور وبدأ أكثر أن النظام الإقليمي العربي بدأ يخضع تدريجياً لطبيعة علاقات القوة التي تحكم تركيبة النظام الدولي الجديد فطالما أن هذا النظام الجديد قد أعطى حرية أكبر للولايات المتحدة للعب دور عالمي فإن ضعف النظام الإقليمي العربي وعدم قدرته على حفظ توازناته واستقراره بنفسه فسح المجال واسعاً للولايات المتحدة لإعادة تشكيلة وفق منظورها السياسي – الاستراتيجي واستمر النظام

العربي يعاني من الانكفائية والسلبية ولم تظهر فيه ملامح الصحوة للواقع العربي ولمقتضيات الاستمرار أو احتمالات ارتقاءه ممكنة وصرنا نجده يراوح على صعيد سلوكه الجماعي كما علاقاته البينية تتسم بقدر من الفوضوية واللاانتظام: نزاعات حدودية، اختلافات ايديولوجية، مواقف سياسية متعارضة عدم الاتفاق على جدوى القيام بالتعاون الاقتصادي.[١٨]

ولم تتمكن الجامعة العربية باعتبارها آلية هذا النظام العربي الإقليمي من إدارة العديد من الأزمات العربية أو تعزيز العمل العربي المشترك وذلك بسبب ميثاقها الذى لم يتجاوز حدود العلاقات والروابط البينية بين أعضائها دون أي حل لمشكلة من المشاكل العديدة التي تعرضت لها دول الجامعة ويمثل احتلال العراق عام ٢٠٠٣ من قبل التحالف الأنجلو – أمريكي سقوطاً شاملاً للنظام الإقليمي العربي لا تقل خطورته عن زرع دولة إسرائيل في قلب الوطن العربي حيث انقسمت مواقف الدول العربية إلى الآتي:[١٩]

١- تيار مؤيد للاحتلال العراق:

قدم هذا التيار تسهيلات عسكرية للتحالف العسكري الأمريكي البريطاني مثل قطر (قاعدة العديد والسيليه) والكويت لاسيما جزئها الشمالي الغربي حيث دخلت منها القوات الغازية وسلطنة عمان التي قدمت خدمات لوجستية لقوات الغزو.

٢- تيار يعارض الاحتلال:

طالب هذا التيار بوقف الحرب وايد عودة لجان التحقيق والتفتيش حفاظاً على مصلحة الشعب العراقي وتجنيب العراق الدمار والاحتلال وهذا التيار تزعمته سوريا وليبيا والجزائر والسودان ومنظمة التحرير الفلسطينية ودعت إلى موقف عربي واضح لا غبار عليه.

٣- تيار وسطي:

هذا التيار أمسك العصا من المنتصف من خلال رفض الحرب ومطالبة العراق بالالتزام بقرارات الامم المتحدة وبقود هذا التيار كل من مصر والاردن والسعودية وهكذا انقسمت الدول العربية بين مؤيد ومعارض لاحتلال العراق وزاد هذا الاحتلال من شدة الانقسامات وحدتها واضاف الى الرصيد العمل العربي مزيدا من النفور والاحباط وقد كان من ابرز الاثار التي خلفها الاحتلال الأمريكي للعراق وأكثرها سوءاً على الامن القومي العربي هو اختلال التوازن الاستراتيجي في المنطقة وانكشافها لصالح الدول التي شكلت مصادر التهديد التقليدي للأمن القومي العربي وذلك نتيجة تدمير القوة العسكرية او ما تبقى منها ويأتي هدا الاحتلال سواء على صعيد منطقة الخليج في مواجهة ايران حيث كان الجيش العراقي يشكل عنصر توازن

الذى يمنع ايران من التوسع على حساب دول المنطقة او على مستوى الصراع العربي الإسرائيلي اذ انه بالرغم من التفوق النوعي للقوة العسكرية الاسرائيلية امكن للدول العربية من تحقيق توازن كمي مع القوة العسكرية الاسرائيلية

وهكذا أصبح الأمن القومي العربي أكثر هشاشة في مواجهة الاختراق الأجنبي وقابليه للتشكيل وفق تصورات المحتل وانتقلت الترتيبات الأمنية في المنطقة والقدرة الفاعلة والمؤثرة إلى أيد غير عربية وإرادة قوى أجنبية من خارج المنطقة هي التي تسعى لإعادة صياغة الأمن وترتيباته على أسس تضمن مصالحها وتحقق أهدافها في ظل تغيب شبه كامل للإرادة العربية وانعدام للرؤية القومية واشتداد التمركز حول الذات القطرية على حساب كل ما هو قومي الأمر الذى بات يشكل خطوة خطيرة على طريق تفكيك الأمة العربية والنيل من قيمها ومصالحها العليا.[٢٠]

ويري الباحث في هذا السياق أن أخطر ما يواجه النظام الإقليمي العربي وجار تنفيذه على مراحل وبعضاً من فصولة وجدت طريقها للتنفيذ هو الملف المتعلق بسياسة التجزئة والتقطيع بمعني تجزئة القضايا والمسائل المتعلقة بالعرب. وتقطيع أوصال هذا النظام.

أن المتغيرات الدولية التي تحدث في العالم تؤثر في النظام الإقليمي وقضاياه المصيرية ربما بأكثر من أي منطقة أخرى في العالم فالنظام الإقليمي العربي يقع في قلب العالم ويتسم بسمات جغرافية واقتصادية وثروات استراتيجية تجعله من أكثر مناطق العالم حساسيه تجاه السياسة الدولية وجاذباً لاهتماماتها ولتدخلاتها لاسيما في ظل استمرارية العديد من القضايا الإقليمية دون حل وعرض بعضها على المنظمات الدولية ومن هذه المتغيرات الآتي:[٢١]

١- استطاعت الولايات المتحدة بعد احتلال العراق أن تظهر أنها الضامن الرئيسي لأمن النفط وكذلك لأمن دول المنطقة (وخاصة الامن الخليجي) والممسك بميزان القوى فقد اصبحت الطرف الاكثر قدرة على التأثير.

٢- أصبحت الولايات المتحدة الطرف الوحيد والقادر والنشط على تسوية النزاع العربي – الإسرائيلي.

٣- أصبح النظام الإقليمي العربي أكثر تجاوباً وأكثر انكشافاً فضلاً عن

أنه يعيش بعد انتهاء التنافس الجيوستراتيجي تصاعداً في التنافس الجيواقتصادي فلقد بات لقمة سائغة لدى القطب الأوحد أمريكا والتي تفعل ما تريد في دول هذا النظام من تدخلات واحتلال وغيره.

٤- هناك مشكلات داخلية في إطار النظام الإقليمي العربي ساعدت على التجاوب مع المتغيرات الدولية منها المشكلة الديمغرافية الضاغطة على مجمل الأقطار العربية إذ تصل نسبة الزيادة إلى ٣% تقريباً فضلاً عن الاختناقات الاقتصادية العربية لأسباب بنيوية زادتها تعقيداً بعض الأحداث وتداعياتها مثل احتلال العراق أو عملية التوحد الأوروبية فضلاً عن حوافز الاصلاح الهيكلي القائم على اقتصاد السوق والتخصص والذى يسهم أساساً في تنشيط هذا الاتجاه فضلاً عن فشل الاشتراكيات العربية إلى جانب الضغوط والحوافز الفعالة التي تمارسها أجهزة المساعدات الاقتصادية وهذا ما يؤثر ويثير من حدة التوتر الاجتماعي والسياسي. مما يجعل الدولة تتخلى عن الكثير من وظائفها ذات الأهداف الوقائية والتوازنية في المجتمع وذلك لصالح التوجه الغربي الأمريكي وتنفيذاً لتوجهاته ومصالحه الخاصة في منطقة النظام الإقليمي العربي.

٥- تطور المسار الديمقراطي فيما يتعلق بالحرية السياسية التي تبقى مقيدة بغياب مبدأ تداول السلطة.

٦- مخاطر التفتيت التي حدثت في بعض أقطار الوطن العربي.[٢٢]

المطلب الثالث : الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره في تغلغل النفوذ الإيراني في المنطقة :

تمثل إيران مكانة بارزة في المعادلة الإقليمية والدولية نظراً لأهمية موقعها الجغرافي بكونها معبراً أرضياً بين وسط آسيا وشرقها من جهة وبين غرب آسيا والبحر المتوسط من جهة أخرى وتكمن أهميتها أيضاً من أهمية سواحلها المطلة على الخليج العربي وخليج عمان، وبهذا فقد منح الموقع الجغرافي لإيران بعض المزايا الجيوستراتيجية التي وظفتها إيران ماضياً وحاضراً ومستقبلاً في علاقاتها مع البيئة الإقليمية والدولية.[٢٣] إضافة إلى كونها مدخل رئيسي لجمهوريات وسط آسيا والقوقاز التي تعتبر منطقة مهمة ومركز الصراع ما بين القوى الكبرى للسيطرة عليها خاصة من طرف الولايات المتحدة وروسيا.

لذلك نجد استراتيجية الاحتواء التي طبقتها الولايات المتحدة اتجاه إيران لم تحقق أهدافها بالنسبة لإيران بسبب اعتبارات جغرافية تجعل من عزل إيران أمراً صعباً فقد فشلت أمريكا في توحيد موقف الدول الثماني الصناعية والقوى الإقليمية المجاورة كالهند لقطع العلاقات الاقتصادية مع إيران ما مكن مؤسسة النفط الإيرانية من إيجاد شركاء بديلين عندما منعت واشنطن شركات النفط الأمريكية من التعامل مع إيران[٢٤] وبهذا وفر لها موقعها الجغرافي المتميز والعمق الاستراتيجي الجيد قدرة لا يستهان

بها نظراً لامتداد موقعها الحجمي والتحام شكله الخارجي وتناسب أبعاده ومن ثم حافظت إيران على رؤيتها الخاصة بقدرتها الاستراتيجية.[٢٥]

ويمثل الموقع الجغرافي العنصر الأهم من عناصر القوة الجيوستراتيجية الإيرانية كما يؤدي دوراً كبيراً في تفسير سياسة إيران الخارجية وعلاقاتها الإقليمية والدولية.[٢٦]

وتظهر ملامح الدور اللاإقليمي الإيراني على مستويات عدة منها المستوى القيمي من خلال إبراز دور الهوية الإسلامية الشيعية في صياغة الأطر الفكرية الداخلية للحكم والتوجهات الخارجية للنظام السياسي الذى بدأ كقائد إقليمي محرك للفواعل دون القومية للاتجاه إلى الثورة على الأنظمة القائمة وتعميم نموذج الثورة الإسلامية. مما فتح المجال للبحث في أهمية القيم الثورية في ترسيخ الدور الإقليمي الإيراني أما عن المستوى الاقتصادي فالمكانة الجيواقتصادية منحت موقفاً استراتيجياً لإيران مكنها من مساومة الآخر خاصة في ظل العقوبات الاقتصادية.

تاريخياً سعت إيران على مدى حضورها التاريخي إلى أصباغ سياستها الخارجية بالصبغة الأيديولوجية حيث برزت القومية الفارسية قبل الفتح الإسلامي أما الأيديولوجية الدينية فبرزت مع قيام الدولة الصفوية بترسيم المذهب الشيعي المذهب الرسمي لإيران عام ١٩٥١ لمواجهة الإمبراطورية العثمانية الينية المذهب غير أن سنوات حكم الشاه رجحت الكفة للقومية الفارسية وللحكم العلماني على حساب الحكم الثيروقراطي.[٢٧]

إلا أن ما حدث في إيران عامي ١٩٧٨ – ١٩٧٩ حملت في طياتها حركة أحياء للفكر الإسلامي في إطار الفكر السياسي الشيعي وتتلخص في فكر الخميني الذى يربط بين الاسلام والثورة. وانعكست قيم الثورة الإسلامية بزعامة الخميني على البناء الدستوري والسياسي لإيران وتفيد تجربة التأريخ أن حركة إيران الدولية نحو البلاد العربية قد تأسست على ثلاث ركائز هي:[٢٨]

أ- بناء عناصر القوة الذاتية فالناتج القومي لهذه القوة قد ارتفع من (٥.٦٢) مليار دولار عام ١٩٩٥ إلى (١.١٢١) مليار دولار عام ٢٠٠٠.[٢٩]

ب- التعويل على دعم أطراف دولية كبرى (روسيا) أو على الأقل تحييدها (أوروبا) فروسيا وإيران تتقاربان بقوة منذ انتهاء الحرب الباردة فمن جانبها فقدت روسيا جاذبيتها الأيديولوجية (الشيوعية) وتسعى إلى توليد نفوذ سياسي إقليمي تكون هي فيه القلب أكثر منه رغبة في الانضمام في مواجهة عالمية مباشرة مع الولايات المتحدة.

ج- إضعاف التجانس أو التوافق في السياسات العربية نحو إيران حيث تقوم سياسات إيران الإقليمية على عد المنطقة العربية والخليج خاصة بوصفها منطقة حيوية للمصالح الإيرانية.

ولعله من أهم النتائج السلبية التي أفرزتها المتغيرات العربية على الشرق الأوسط ازدياد الاختلال في توازن القوى بين العرب ودول الجوار في المنطقة وبالتالي فإن هذا الاختلال يزيد من أطماع القوى الإقليمية المجاورة ويحفزها على التوسع وتحقيق مصالحها على حساب الأطراف العربية كما يترتب على اختلال التوازن تزايد الضغوط الآتية من دول الجوار باتجاه الأقطار العربية حول العديد من المسائل التي تعد تهديداً للأمن القومي العربي مثل التدخل في الشئون الداخلية وزعزعة الاستقرار وإثارة الفتن والانقسامات المذهبية والطائفية فيها. كذلك تسعى دول الجوار إلى امتلاك القدرة على تحديد التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية بين أقطار الوطن العربي ومن ثم تستهدف أن تصبح هذه القوى هي المحددة للعلاقات الإقليمية. ومنها العلاقات العربية – العربية الأمر الذى يعني أن جوهر علاقات دول الجوار بالوطن العربي هو الصراع (Conflict) ذلك انها لا تكتفى بعلاقات عادية في تفاعلاتها مع الأقطار العربية وإنما تسعى لما فرض تصوراتها.[٣٠] وتعد إيران من أهم دول الجوار الجغرافي للوطن العربي وتعتبر في الوقت نفسه من مصادر التهديد للأمن العربي فصراع العرب مع إيران صراع مفتوح ومتجدد له من المقومات التاريخية والسياسية والقومية إضافة إلى العوامل الثانوية في التاريخ فالحساسية الناشئة عن مشكلة الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية عام ١٩٧١ والأطماع الإقليمية لإيران في أراضي ومياه عربية وفي أدوار إقليمية استراتيجية ما يجعله على درجة كبيرة من الخطورة.[٣١]

كما أن الساحل الإيراني المقابل للجزر الإماراتية المحتلة التي تتحكم بمضيق هرمز المتحكم بدوره بالملاحة بين الخليج وسائر أنحاء العالم كان أصلاً ساحل اقليم الأهواز ويعتبر مضيق هرمز المنفذ الرئيسي للنفط العربي الخليجي إلى العالم الصناعي إذ تمر به ناقلة بترول كل عشر دقائق إلى ما يساوي ٦٢% من موارد العالم النفطية و٩٥% من حاجة اليابان من البترول و٧٠% من استهلاك دول أوروبا و٢٢% من استهلاك الولايات المتحدة.[٣٢] ومن هنا فقد اسندت الولايات المحتدة إلى إيران في عهد (الشاه) دور شرطي الخليج القوى واستثمرت إيران في استنزاف العراق وتطويعه وتبنت مسئولية تضخيم القوة العسكرية الإيرانية وتفوقها على جميع دول المنطقة. وبالرغم من العداء الظاهر بين إيران والولايات المتحدة إلا أن هذه الأخيرة لم تخرج إيران من دائرة اهتمامها فهي لاتزال تعمل على تطويع إيران وإعادة صياغة العلاقات بينها من جديد بالترغيب والتهديد معاً.[٣٣] وتعد من النتائج المهمة والتداعيات الخطيرة على الأمن القومي العربي ما نتج عن حرب الخليج الثانية ١٩٩١ وما نجم عنها من تحجيم للآلة العسكرية – العراقية لتزداد فرص إيران في مد نفوذها في المنطقة عامة والخليج بصفة خاصة فهو قد أصبح مكشوفاً أمامها أمنياً

وانقلب التوازن لصالحها على حساب الدول العربية[٣٤] فتدمير القوة العسكرية – العراقية وخروجه من معادلة التوازنات الإقليمية أعطى إيران قوة مضاعفة للعب دور إقليمي بارز. ومما عزز هذا الطموح الإيراني حالة التمزق والتشردم الذى اعترى النظام العربي وانقسام أقطاره على بعضها عقب انتهاء حرب الخليج الثانية بالإضافة إلى حالة الصدمة القومية العنيفة التي أحدثها الاحتلال العراقي للكويت.[٣٥] ومن ثم يمكن تحديد الأهداف الاستراتيجية الإيرانية في هذه المرحلة بما يلي:[٣٦]

١- فصل منطقة الخليج العربي عن النظام العربي ككل.

٢- تأكيد قوتها وهيمنتها على المنطقة وأنه لابد وأن تكون طرفاً أصيلاً في أي ترتيبات أمنية تتم في المنطقة لتحقيق الاستقرار فيها.

٣- إقامة نظام إقليمي جديد يظل فيه عرب الخليج الأضعف وهي الأقوى بما يضمن دور فاعل في النظام الدولي.

وقد سنحت الفرصة مرة أخرى لصناع القرار السياسي الإيراني ترتيب مشروع إيراني يصلح لبيئة إقليمية تتوافق مع المصالح والأهداف الإيرانية في منطقة الخليج العربي تحديداً خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق (٢٠٠٣) الذى حول إيران إلى قوة سياسية عسكرية إقليمية مهيمنة بعد أن غابت حالة التوازن العسكري في الأقاليم الأمر الذى أفرز عن مظاهر لدور إقليمي إيراني يؤدي أدواراً ويخلق مؤثرات في حالة الأمن الخليجي هذا الأمن الذى كان يستند إلى قوة العراق الغائبة منذ سنوات مما دفع دول المنطقة إلى الارتماء في أحضان الولايات المتحدة التي كانت تعلن بأن مصالحها مرهونة بتوفير حالة الأمن في الخليج العربي واستقرار دولة وقد وجدت الولايات المتحدة نفسها بعد عناء شديد أنها أصبحت تحاصر إيران انطلاقاً من تواجد قواتها في مناطق العراق المختلفة إلى الغرب من إيران بالإضافة إلى الوجود الغربي في أفغانستان في أعقاب الإطاحة بنظام طالبان عام (٢٠٠٢) مع وجود عسكري كثيف في دول مجلس التعاون الخليجي.[٣٧] لكن ذلك لم يؤدي إلا إلى تعزيز نفوذ إيران الإقليمي وهذا النفوذ كان أحد أوجه التعبير عن المنظور الإيراني تجاه الأمن الخليجي وذلك انطلاقاً من المؤشرات الآتية:

أولاً: النفوذ الإيراني في العراق:

جاءت العمليات العسكرية الأمريكية – البريطانية ضد العراق خلال حرب (٢٠٠٣) لتظهر التزام إيران بموقف معتدل تجاه هذه العمليات ثم بدأت إيران تتكيف مع الوجود الأمريكي في العراق باعتباره أمراً واقعاً ومن أجل تحقيق أهداف استراتيجياتها الإقليمية تجاه منطقة الخليج العربي والعراق دفعت إلى داخل العراق بعد تغيير نظام الحكم السابق المعادي لها ببعض المنظمات التي تدار من قبل الحرس

الثوري والمخابرات الإيرانية تحت غطاء الأعمال الإنسانية لمساعدة العراقيين وأوجدت لها أذرع داخل العراق وقد عكست هذه الممارسات والنشاطات اللاحقة أحد أوجه الإدراك الإيراني لما يعنيه احتلال العراق. وبات الوجود الإيراني أمراً واقعاً إلى جانب قوات الاحتلال الأمريكي ولهذا واجهت إيران ما يمكن تسميته الخيارات المتناقضة فالمكاسب التي تحققت من الاحتلال كانت تبدُ بمثابة فرص مفقودة فضلاً عما تعنيه التهديدات المباشرة للوجود الأمريكي في العراق. لذلك قامت إيران باتباع سياسة خارجية توصلت من خلالها إلى مد نفوذها داخل العراق. كان من أبرز مفردات هذه السياسة الآتي:[٣٨]

١- الحرص على التغلغل الرسمي في أوساط القادة السياسيين في العراق.

٢- تطوير العلاقات الإيرانية مع القيادات الدينية العراقية التي عززت مع العلاقات الاستراتيجية المعلنة للتأثير على المؤسسات الدينية العراقية بحجة دفع عملية البناء والاستقرار نحو الأمام.

٣- التغلغل الأمني في الأوساط العراقية الرسمية والشعبية التي تشتمل تكوين خلايا أمنية تجسسيه شكلتها داخل تكوينات المليشيات العراقية التي جاء معظمها من إيران مثل قوات بدر.

٤- فتح مراكز الاستخبارات الإيرانية في أغلب المدن العراقية تدار من قبل عناصر فيلق القدس الإيراني.

٥- التواجد الإيراني المكثف في محافظتي النجف وكربلاء.

٦- فتح عدد من البنوك الإيرانية داخل العراق من اجل السيطرة على اقتصاد العراق وكسر نظام العقوبات المفروضة على إيران.

٧- قد ساعد إيران في تحقيق كل ذلك الارتباط المذهبي بين شيعة العراق ونظرائهم في إيران من رجال دين وأحزاب سياسية.

المطلب الرابع : التحالف الإيراني مع بعض الأطراف العربية في المحيط الإقليمي:

من جانب آخر هناك تحالف قائم ما بين إيران وسوريا وحزب الله وقد نما هذا التحالف في ظل التهديدات الأمريكية المباشرة وغير المباشرة لكل طرف من هذه الأطراف فبالنسبة لحزب الله تمثل إيران وسوريا ليس فقط العمق الاستراتيجي بل أيضاً شريان الحياة الاقتصادي والعسكري حتى أن أداء حزب الله العسكري في صده للعدوان الإسرائيلي جنيف (٢٠٠٦) احتسب ظفراً لسوريا وإيران في ذات الوقت. وقد رفع هذا الحزب في مراحل تأسيسه الأولى شعار الثورة الإسلامية في لبنان ثم جرى تغير الشعار لاحقاً إلى المقاومة الإسلامية في لبنان كما أن الحزب يتبع عقائديا مرشد

الثورة على خامنئي وهذا الاتباع يكون على شكل التزام عقائدي بتقليد المرجح "ولاية الفقيه" في الأمور الدينية.(٣٩)

وخلاصة القول فإن التحديات التي تواجه إيران دفعتها لبلورة رؤية عن حالة الأمن في منطقة الخليج برز فيها البرنامج النووي كأحد الوسائل التي يمكن أن تستخدمها عندما تمتلك سلاح رادع قادر على حماية مصالحها ويسمح لها بلعب دور إقليمي فعال تشارك من خلاله في كافة الترتيبات الأمنية بالمنطقة بالإضافة إلى اقتناصها لفرص أوجدتها لها الظروف والمعطيات على الساحة الدولية والإقليمية إداراتها بنفس طويل وقدرة على التخطيط والصبر في بيئة عربية مضطربة داخلياً وخارجياً ونظام إقليمي عربي غير قادر على المواجهة.

ويرى الباحث أن البيئة الإقليمية الجديدة بعد عام ٢٠٠٣ تظهر أن إيران أصبحت قوة إقليمية مؤثرة لا يمكن تجاهلها إذ بدا نفوذها يتزايد تدريجياً مستغلة حالة التخبط التي عاشتها الاستراتيجية الأمريكية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ – يترافق ذلك بتبلور الدور الإيراني في المنطقة كسلوك سياسي لا يمكن تجاهله من أجل إبرازها قوة مؤثرة إقليمياً ودولياً.

وجاءت الثورات العربية ٢٠١١ لتضيف فرص إضافية لإبراز الدور الإيراني في المنطقة كلاعب رئيس لا يمكن الاستهانة به.

الخـلاصــة

تعد منطقه الشرق الاوسط من اكثر المناطق تأثرا ببيئة النظام الدولى ومكوناته ومفاهيمه وقد تزامنت احداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ بوصول الادارة الامريكية بقيادة تيار "المحافظين الجدد" الى الحكم وهذا التزامن اعطى الادارة الامريكية الضوء الاخضر لصياغة مبدأ جديد لمواجهة عالم مابعد الحرب الباردة فبدأت باطلاق حرباًعالمية على الارهاب وجعل الارهاب مرتكزاً سياسياً لصنع السياسة الخارجية الامريكية . واتجهت لتحديد دول بعينها وصفتها بانها راعية للارهاب وفقا لمفهومها للارهاب وقد شكل الاحتلال الامريكى للعراق عام ٢٠٠٣ وحالة الفوضى التى رافقت ذلك الاحتلال الفرصة الذهبية للقوى الاقليمية فى المنطقة وخاصة ايران فى ممارسة وتوسيع نفوذها فى العراق ليتكامل ذلك النفوذ مع حزب الله فى لبنان . ويمارس نوعاً من القيود على الادارة الامريكية فى المنطقه ويحاول اللعب ايضا بورقة الطائفية التى انفجرت عقب الاحتلال الامريكى للعراق ٢٠٠٣ وزادت من حدة الصراعات والاستقطابات فى المنطقه بكاملها الامر الذى عرض الامن القومى العربي لحالة من التردى لم يسبق لها مثيل ادت الى ما ادت اليه لاحقا رافق

هذا الوضع انكماش ادوار قوى اقليمية عربية وهو مازاد من حالة التأزم وبالمقابل ضاعف من حجم المكاسب لايران والقوى الاقليمية ومشروعها فى المنطقة .

المراجع:

(١) انظر القرار (١٣٦٨) الصادر بتاريخ ١٢ سبتمبر متاح على موقع الأمم المتحدة: www.arabic/docs/scouncil.Rcs/SRES1368.pdf.

(٢) للمزيد انظر: آدى ناير، **حقوق الإنسان والكيل بمكيالين**، ترجمة غادة شويقة، مجلة الثقافة العالمية، المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (٩١)، نوفمبر ١٩٩٨، ص١٤.

(٣) مصطفى علوى، **السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي**، ط١.

(٤) لواء أ.ح، حسام سويلم، **منظومة الدفاع المضادة للصواريخ البالستيه**، السياسة الدولية، العدد (١٤١) يوليو، ٢٠٠٠، ص٢٣٧.

(٥) هيثم مزاحم، **السياسة الخارجية الأمريكية بعد ١١ أيلول، مرجع سابق**، ص١٩٣.

(٦) عبد العزيز شادي، **الإرهاب في العلاقات العربية الأمريكية**، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد ١، يناير ٢٠٠٨، ص٦٠.

(٧) حسنين توفيق إبراهيم، أحمد يوسف وممدوح حمزه (محررين)، **تحليل ردود الأفعال العربية تجاه أحداث سبتمبر وتداعياتها في صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية**، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص٢٣٢.

(٨) ياسين السيد، **الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع وخيارات دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج**، ط١، (بيروت: مركز الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص١٢٠.

(٩) محمد السيد سليم، **الوطن العربي وموازين القوى الإقليمية**، السياسة الدولية، العدد ١٧٩، القاهرة، ٢٠١٠، ص١٤٩.

(١٠) للمزيد: طلعت أحمد مسلم، **الوجود العسكري في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص١٣.

(١١) للمزيد انظر: عزت عبدالواحد سيد، **أمن الخليج العربي في التسعينات**.

(١٢) برادلي تاير، **السلام الأمريكي والشرق الأوسط المصالح الاستراتيجية الكبرى في المنطقة بعد ١١ أيلول، مرجع سابق**، ص٤٣.

(١٣) مارتن أنديك، **أولويات السياسة الأمريكية في الخليج: التحديات والخيارات في المصالح الدولية في منطقة الخليج**، ط١ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٦)، ص١١٦.

* للمزيد: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، **احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً**، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أغسطس ٢٠٠٤).

(١٤) سمير الظاهر، **ملاحظات حول النظام العربي الإقليمي رؤيا مستقبلية في الملف السياسي**، ط١، (بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٤)، ص٢٦.

(١٥) إسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة**، (الكويت: منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٧)، ص٩٨.

(١٦) حامد ربيع، **الأمن القومي العربي**، مجلة آفاق عربية، العدد (٢)، بغداد، دار الشئون الثقافية العامة، ١٩٨٥)، ص١٨.

([١٧]) ياسين السويد، **الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع وخيارات دعوة إلى أمن عربي إسلامي، مرجع سابق**، ص٥١.
([١٨]) خضر عطوان، **القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، مرجع سابق**، ص١٨٣.
([١٩]) أحمد عارف الكفارنه، **الآثار السياسية في النظام الإقليمي العربي في ضوء احتلال العراق**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٥)، العدد الثاني، ٢٠٠٩، ص٦٢٨.
(١) مراد ابراهيم الدسوقي، **أمن الخليج بين التوجه العربي والتوجه الخارجي**، السياسة الدولية، الاهرام ،عدد(١٠٥) ، يوليو ١٩٩١، ص٨٩.
([٢١]) **المرجع السابق**.
([٢٢]) **المرجع السابق**.
([٢٣]) فهد مزبان، **العلاقات مع إيران في ضوء خصائص موقعها الجغرافي وأهميتها الجيوستراتيجية والجيوبولتيكية**، (جامعة البصرة، مركز الدراسات الإيرانية، ٢٠٠٢)، ص٤٣.
([٢٤]) ميشال توفل، **مرجع سابق**، ص٩.
([٢٥]) منعم صاحي العمار، **إيران وقابلية التكوين من جديد، مجلة دراسات استراتيجية**، العدد (١٧)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠١)، ص٩.
([٢٦]) خضر عطوان، **القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، مرجع سابق**، ص١٠٣.
([٢٧]) فاضل رسول، العراق – **إيران وأبعاد النزاع**، ط١، (القاهرة: المعهد النمساوي للسياسة الدولية، ١٩٩٦)، ص٨.
([٢٨]) خضر عطوان، **مرجع سابق**، ص١٠٣.
([٢٩]) انظر تقريري التنمية البشرية لسنتي ١٩٩٨،٩٩.
([٣٠]) عبد المنعم المشاط، **نظرية الأمن القومي العربي المعاصر**، ط١ (القاهرة: الفجر للطباعة، ١٩٨٧)، ص١١٤.
([٣١]) عبد المنعم سعيد، **العرب ودول الجوار الجغرافي**، ط١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، ١٩٨٧)، ص٤٨.
([٣٢]) أحمد مهابه، **إيران وأمن الخليج**، السياسة الدولية، عدد (١٠٥)، يوليو ١٩٩١، ص٩٧.
([٣٣]) للمزيد انظر:
عبد المنعم المشاط، **نظرية المن القومي العربي المعاصر، مرجع سابق**، ص١٨.
([٣٤]) أحمد إبراهيم محمود، **السياسة العسكرية الإيرانية في التسعينات**، السياسة الدولية، عدد (١١١)، يناير ١٩٩٣، ص٢٥٥.
([٣٥]) هيثم الكيلاني، **الأمن القومي العربي في إطار العلاقات العربية الإقليمية**، شئون عربية، العدد (٨٠)، ديسمبر (١٩٩٤)، ص١٥٦.
([٣٦]) نازلي معوض، **دول الجوار الجغرافي والأمن القومي العربي**: عبد المنعم المشاط (محرر)، الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته، معهد الدراسات والبحوث العربية، القاهرة، ١٩٩٣، ص٨١.
([٣٧]) محمد عبد الحكيم كشك، **تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام ٢٠٠٣ دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو**، (بيروت: سلسة أطروحات دكتوراه (١٠٠)، مركز دراسات الوحدة العربية، ص١٧٤.
([٣٨]) محمود محارب، **إسرائيل وتركيا والدول العربية: الدور والمكانة ربط النفوذ والتحالفات**، في: العيطة وآخرون. العرب وتركيا وتحديات الحاضر ورهانات المستقبل، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،٢٠١٤،ص ١٦٥ – ١٦٨.
([٣٩]) سعد شاكر شلبي وأمين المشاقبة، ال**تحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط (حالة ما بعد الحرب الباردة)**، ط١ (عمان: دار الحمد للنشر، ٢٠١٢)، ص١٨٦.